حوار الحضارات

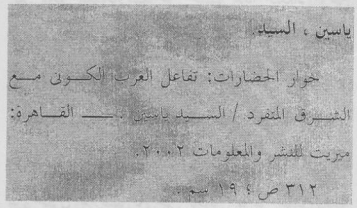

عرض وتحليل
م / أحمد مصطفى البحيرى
ماجستير إدارة أعمال

ياسين ، السيد.
حوار الحضارات: تفاعل الغرب الكونى مع الشرق المتفرد / السيد ياسين . ـ القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات ٢٠٠٢.
٣١٢ ص ؛ ١٩ سم.

الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات سبق نشرها. ويتكون من قسمين: القسم الأول بعنوان "الحضارات بين الصراع والحوار" ويضم الثلاثة فصول الأولى؛ والثانى بعنوان "الحوار الفلسطينى الإسرائيلي" وهو عبارة عن فصل واحد هو الفصل الرابع.

المؤلف كاتب سياسى مخضرم عاصر تحولات عديدة على الساحات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية فاكتسب خبرة واسعة ساندتها ثقافة وقراءات متعمقة للكثير من الكتب والمقالات والأبحاث التى نشرت فى مجالات اهتمامه.

الفصل الأول بعنوان "تأصيل حوار الحضارات" ويقع فى حوالى ٨٠ صفحة. فى بدايته يميز المؤلف بين مرحلتين من مراحل حوار الحضارات، الأولى تتمثل فى الحوار فى إطار نظام دولى ثنائى القطبيه ساده الصراع الأيديولوجى الضارى بين الرأسمالية والشيوعية، والثانية تتمثل فى الحوار فى عالم ما بعد الحداثة، وإن كان من الأفضل ـ حسب ما يرى المؤلف ـ أن نقول: عالم العولمة. يرى المؤلف أن كل مرحلة من هاتين المرحلتين، قد أثارت أسئلة وطرحت أموراً مختلفة تماماً عما أثارته وطرحته الأخرى.

كتصوير للمرحلة الأولى يقدم المؤلف عرضا موجزا لبحث تقدم به البلجيكى "رولاند دراير" إلى مؤتمر دولى انعقد فى لشبونه عام ١٩٩٠، وكان موضوعه "أوروبا والعالم" قدم دراير فى بحثه عرضا تاريخياً وتحليلياً للحوار بين الحضارات فى الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٨٩، وانتهى هذا العرض بإثارة مجموعة من الأسئلة المتعلقة بشروط هذا الحوار وبالنواحى التنفيذية منه. بالنسبة للشروط أثار الباحث أسئلة مثل: هل تساند التغيرات السياسية الهائلة فى أوروبا الشرقية (والتى حدثت فى أواخر فترة الدراسة) الحوار الحضارى بين أوروبا والعالم بما تقدمه من مثال للسعى نحو الحريات الديمقراطية لدول العالم الثالث؟

وهل الحوار المتكافىء والتبادل بين الحضارة الأوروبية العلمية التكنولوجية، والحضارات التقليدية للعالم الثالث أمر ممكن؟ وهل تعبر القيم العلمية والتكنولوجية عن حضارة عالمية أم أنها تعكس أحد الملامح لحضارة واحدة هى الحضارة الغربية؟ وإلى أى مدى تعتبر القيم المتضمنة فى البيان العالمى لحقوق الإنسان جزءاً من الحضارة العالمية؟ أما بالنسبة لتنفيذ الحوار بين الحضارات فإن دراير أثار أسئلة مثل: هل هناك ضرورة للوصول إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الحضارة قبل بدء الحوار؟ وكيف يمكن التوفيق بين وجود كيانات حضارية متسعة جغرافيا وبين وجود أقاليم حضارية فرعية داخل هذه الكيانات؟ وهل الاتصال بين الحضارات أمر مرغوب فيه؟ وما هى حدوده؟ ثم ما هى الخطوات الملموسة التى يجب اتخاذها لضمان التكامل المتبادل الأفضل بين مختلف القيم الحضارية؟

فى إبريل من عام ٢٠٠١ انعقد فى فلنيوس عاصمة جمهورية ليتوانيا مؤتمر دولى عن حوار الحضارات، ويشير المؤلف إلى أنه قد طرح فى هذا المؤتمر أموراً لم يطرحها دراير فى عام ١٩٩٠ بسبب مرور عقد كامل شهد سيادة ظاهرة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية. فى فلنيوس تم التأكيد على أهمية الاتصال الفعال بين الحضارات المختلفة، وعلى أن العولمة تسعى إلى أن يصبح العالم الذى نعيش فيه واحدا بدون أن يعنى ذلك بالضرورة إعادة النظر فى التنوع الخلاق ولا فى التعددية الثقافية، وأثيرت أسئلة هامة عن سلبيات وإيجابيات ال تفاعل الثقافى الواسع، وعن أهمية دراسة ظاهرة الهويات المتعددة التى تهم اليوم الأفراد والجماعات التى تعيش فى العالم، وعن القيم المشتركة التى يمكن استخلاصها من خضم هذا التعدد، وعن كيفية صياغة فضاء يشغله خطاب مشترك. وأكد المؤتمر على أن التجارة كانت طوال التاريخ الإنسانى وسيلة أساسية لاكتشاف الثقافات المختلفة، وهى من هذه الزاوية تعتبر أحد وسائل اكتشاف الذات من خلال علاقتها بالآخر. ناقش المؤتمر أيضا قضية العلاقة مع الآخر فى ظل موجات العولمة المتدفقة وخصص أحد ورشه لتحليل المفاهيم المختلفة للحضارة والدراسة المقارنة للحضارات.

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى تقديم اجتهاده الشخصى فى الإجابة على بعض الأسئلة المطروحة. وهو يرى أن انهيار الاتحاد السوفيتى وزوال الكتلة الاشتراكية قد فتح الطريق واسعا أمام التحولات الديمقراطية داخل أوروبا وعلى مستوى العالم أجمع. ويثير بعد ذلك تساؤلا عما إذا كان النموذج الغربى للديمقراطية هو النموذج الوحيد أم أن هناك إمكانية لصياغة نماذج أخرى تحمل فى طياتها الخصوصية الثقافية لحضارات بعينها. كما يثير تساؤلا عما إذا كانت ما تنادى به النظم الديمقراطية من تعددية من الممكن أن يؤدى، فى إطار الاعتراف بالتعددية الثقافية، إلى تصاعد المطالب بالحكم الذاتى لبعض الأقاليم فى بعض الدول. ويرى فى النهاية أنه بغض النظر عن الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية

فإنه لا يمكن الشك فى أن الديمقراطية، نظرية وممارسة، أصبحت أحد الموضوعات الهامة فى صميم حوار الحضارات، وأن هناك جهودا فكرية تبذل لتحليل الإشكاليات والتصدى للمشاكل، وأن هذه الجهود تعلن عن ظهور ما أطلق عليه اسم: "الموجة الثالثة للديمقراطية"، وتعرف بأنها مجموعة التحولات التى تشكل حاليا مرحلة انتقالية من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية.

التساؤل الثانى الذى يتعامل معه المؤلف هو عما كان هناك حضارة عالمية فى طريقها للظهور، ويجيب المؤلف على ذلك بأن هناك مؤشرات ثقافية متعددة تشير إلى أننا بصدد تشكل حضارة عالمية، ويساعد على ذلك تصاعد موجات العولمة بتأثير عمق الثورة الاتصالية الكبرى التى تعتبر شبكة الإنترنت هى رمزها البارز. ويرى المؤلف أن هذه الحضارة العالمية تعتمد بصفة أساسية على الثورة العلمية التكنولوجية التى قامت منذ عقود فى عدة بلدان صناعية متقدمة وساعدها على الانتقال بكفاءة من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات والذى يتحول ببطء واثق إلى مجتمع المعرفة.

يتعرض المؤلف بعد ذلك للتساؤل حول إمكانية قيام حوار متكافىء بين الحضارة الغربية والحضارات التقليدية للعالم الثالث، ويرى أن هذا الحوار قائم بالفعل منذ عقود عديدة، ولكنه لا يمكن أن يكون متكافئا. فالحضارة الغربية القائمة على أسس العقلانية والفردية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، وتبنى مفهوم وضعى فى البحث العلمى هى فى مركز القوة، وصاعدة بقوة الدفع التى استمدها من قرون من التقدم الصناعى، أما الحضارات التقليدية فمازالت غارقة فى أنماط التفكير غير العلمية والكثير من الأقطار الواقعة فى دائرتها تسودها نظم شمولية سلطوية تضع حواجز عديدة أمام حرية التفكير والتعبير وتحتكر حرية التصرف فى أى عوائد قد تتحقق نتيجة لتطبيقات العلم والتكنولوجيا، وكثيرا ما توجه هذه العوائد لشن الحروب على الجيران.

يخصص المؤلف، بعد ذلك، مقالاً بعنوان "إشكاليات معرفية ومشكلات واقعية" لعرض بعض الأمور الهامة وأولها هو التعريف بمفهوم "الحضارة" والتفرقة بينه وبين مفهوم "الثقافة". ويرفض المؤلف الفكرة التى تدعو إلى أن الحضارة كمفهوم تعنى أساسا بالجوانب المادية فى أى مجتمع مثل الإنتاج والاقتصاد وغير ذلك، وأن الثقافة كمفهوم تعنى بالجانبين معاً، وأن هذا المفهوم يجب أن يكون المنطلق فى عملية الحوار بين الحضارات. يؤكد المؤلف فى نفس المقال على ضرورة أن تؤخذ الثقافات الشعبية فى الاعتبار عند قيام أى حوار بين الحضارات، وألا يتم الاعتماد فقط على المداولات الفكرية بين المثقفين، حتى يأتى الحوار مكتملا بعد أن أصبح ضرورياً.

يسجل المؤلف بعد ذلك لحظتين فارقتين فى الحوار الفكري بين الحضارات. اللحظة الأولى هى التى برزت فيها الفكرة المضادة التى أذاعها عالم السياسة الأمريكى صمويل هنتجتون التى مفادها أن

العالم لا يشهد حواراً بين الحضارات بل صراعاً حاداً بينها، وخصوصا بين الحضارة الغربية وبعض حضارات أخرى قديمة كانت أو متجددة، ربما كان على رأسها الحضارة الإسلامية. أما اللحظة الفارقة الثانية فهى المبادرة التى أطلقها رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية محمد على خاتمى فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٩ الذى دعى فيه لتحويل حوار الحضارات من مجرد فكرة يتدوالها الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة إلى سياسة ثقافيه عالمية تتبناها الأمم المتحدة. لقد لاقت المبادرة الإيرانية قبولاً منقطع النظير حيث تمت الموافقة عليها بالإجماع وصدر قرار الجمعية العامة بأن يكون عام ٢٠٠١ هو عام الحوار بين الحضارات. يستعرض المؤلف بعد ذلك عناصر خطاب السيد محمد خاتمى ويبرز تركيزه على أن الإنسانية تستطيع أن تبنى على الإنجازات السابقة التى تحققت فى القرن العشرين فيما يتعلق بأهمية الحوار ورفض استخدام القوة لحل المنازعات والاعتماد على قيم التعاون فى المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية وتدعيم أسس الحرية والعدل وحقوق الإنسان.

يستعرض المؤلف خطابا آخر ألقاه السيد محمد خاتمى أمام هيئة اليونسكو حدد فيه بعض الأسس الفلسفية لحوار الحضارات، أكد فيه على ضرورة أن تتعلم الحضارات "الاستماع" لبعضها البعض، وعلى أن الحوار بين الحضارات يستلزم تحول أساسى فى الأخلاق السياسية بحيث تميل إلى التواضع والوفاء بالعهود وحسن المشاركة. وينتقد المؤلف الخطاب فى نقطتين، الأولى عندما تحدث السيد خاتمى عن محاولة بعض الدول فرض الهيمنة الثقافية بواسطة الثورة الاتصالية، حيث يرى المؤلف أن دول الجنوب قد أدمنت التنديد بمخاطر الثورة الاتصاليه ذلك لأن أغلبها تسوده نظم سياسية تقوم على الاستبداد الصريح، ومن ثم فإن هجومها على الثورة الاتصالية لا يبدو موضوعياً. أما النقطة الثانية فهى عندما تناول السيد خاتمى بالنقد الفلسفى بعض مسلمات الحداثة وبعض مسلمات ما بعد الحداثة. يعرض المؤلف فى هذا الإطار الأسس التى ميزت الحداثة الغربية، مثل العقلانية والفردية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، وكيف أن حركة ما بعد الحداثة قد انتقدت بعض تطبيقات هذه الأسس فى القرن العشرين، واستندت فى ذلك إلى ما شهده هذا القرن من حروب كثيفة وسفك للدماء وممارسة للظلم والاستغلال، منتهية إلى انعدام فكرة التقدم الخطى للتاريخ. يميز المؤلف بين تيارين داخل حركة ما بعد الحداثة، أحدهما ــ وهو ما أطلق عليه اسم "التيار العدمى" ــ يكره ويشك فى الأبنية الفكرية التى تدعى العمومية والشمول ويدعو إلى تركيز الاهتمام على المجتمعات المحلية والفرد. والثانى ينعته المؤلف بأنه اتجاه تحررى، ويدعو إلى تحرير الإنسان من قيود الأنظمة السياسية الشمولية والخطابات المهيمنة القامعة والممارسات الثقافية المتحجرة. إن المؤلف يرى أن خاتمى قد اتفق، فى خطابه مع ما قدمته حركة ما بعد الحداثة من نقد لأسس الحداثة

الغربية، ولكنه لم يميز بين تياريها فاعتبرها ممثلة لنزعة تشكيكية يفتقر أنصارها إلى الإحساس بالآلام العظيمة لآلاف الناس المحرومين فيعتبرون أن الدعوة لأى نوع من المطالبة بالعدالة والكفاح ضد الظلم شكلاً من أشكال الدعوات المتجاوزة للحوار. يرى المؤلف أن نظرة خاتمى وحيدة البعد لأنه مثل غيره من نقاد ما بعد الحداثة، لم يلتفت للطابع التحررى لأفكار التيار الثانى.

يخصص المؤلف الثلاث مقالات الأخيرة من الفصل الأول لعرض صدى أفكار حوار الحضارات فى داخل مصر، ويرى أن الاهتمام بمناقشة هذا الموضوع داخليا تركز فى مرحلته الأولى حول التحليل النقدى لأطروحات عالم السياسة الأمريكى هنتنجتون عن صراع الحضارات، إلا أنه بعد فترة تحول الاتجاه ــ استجابة للنشاط الفكرى العالمى ــ لمناقشة موضوع حوار الحضارات. يستعرض المؤلف بعض شواهد الاهتمام المصرى بهذا الأمر، ثم يركز على عرض أهم ملامح محاضرة ألقاها فى أحد المراكز المتخصصة فى جامعة عين شمس وأهم ما دار حولها من المناقشات. لقد قامت تلك المحاضرة على أساس إبراز أهمية التحليل الثقافى كأداة لدراسة أوضاع العالم المعقدة فى زمن العولمة ووضوح التناقض بين خطين من خطوط التطور، الأول يترع إلى تحقيق نوع من تنميط المجتمعات المعاصرة، والثانى يميل إلى تفكيك بعض المجتمعات تحت تأثير دعوات دينية وعرقية وسياسية تهدف إلى تأكيد الهوية والدعوة إلى الاستقلال أو تحقيق الحكم الذاتى لبعض الكيانات داخل نفس الدولة. وقد خلص المؤلف فى محاضرته إلى تقديم نموذج توفيقى عالمى جديد يتسم بالتسامح الثقافى، والنسبية الفكرية وإطلاق الحريات الفردية، والعودة إلى إحياء المجتمعات المحلية وتقليص مركزية الدولة، وإحياء المجتمع المدنى، والتوازن بين القيم المادية والروحية. يرد المؤلف ــ بعد ذلك ــ على بعض التعليقات على محاضرته فيدعو إلى التمييز بين حضارة وأخرى على أساس رؤيتهما للعالم. ويؤكد على اعتقاده بإمكانية نجاح الحوار بين الحضارات رغم أن الطريق أمامها مازال طويلا، ويؤكد على ضرورة اشتراكنا الإيجابى فى هذه الحركة انطلاقا من رؤيتنا للعالم وبطريقة ندافع بها عن خصوصيتنا الثقافية.

الفصل الثانى بعنوان "بين المركزية الغربية والخصوصية الثقافية" ويقع فى حوالى ٨٠ صفحة. فى بداية هذا الفصل يؤكد المؤلف على أن حوار الحضارات لابد أن يمر بمرحلة من مراحل الصراع الثقافى، ويرى أن نسق القيم الأخلاقية يعد أهم المكونات الثقافية لأى مجتمع، ويعد بالتالى من بين المكونات الرئيسية التى تحدد رؤية العالم فى أى حضارة.

كما يرى المؤلف أن دعوات قد انطلقت فى إطار المجتمع العربى، بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، من أجل التشبث بالنموذج الحضارى الإسلامى ــ وفى عصر العولمة ــ ازدادت هذه الدعوات قوة بهدف الحفاظ على الخصوصية الثقافية بعد ظهور محاولات غربية لتنميط القيم الأخلاقية فى العالم، وما صاحب ذلك من دعوات لتعديل التشريعات الوطنية، فى

بعض الدول، من بعض النواحى، وخاصة فى مجال تقنين العلاقات بين الرجال والنساء. وكان أكثر هذه الدعوات خروجا عن النسق الأخلاقي الإسلامي هى الدعوة إلى إباحة زواج المثلين.

يدعو المؤلف العالم العربى للقيام بجهد فكرى فى مجالين أساسيين هما نقد الذات، والتحليل النقدى للفكر الغربى. وإطار الشق الأول من هذه الدعوة يعرض بسرعة بالغة كتابا للدكتور محمد عابد الجابرى بعنوان "العقل العربى: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم فى الثقافة العربية" الصادر فى مارس ٢٠٠١. ينتهى مؤلفنا فى عرضه إلى أن الجابرى خلص إلى تعدد الموروثات للثقافة العربية الحالية ويعددها فى خمسة موروثات هى : الموروث العربى الخاص الذى ينتمى إلى ما قبل الإسلام، والموروث الإسلامى الخالص، والموروث الفارسى، والموروث اليونانى، والمورث الصوفى (وهو ذو أصل أجنبى وإن كان لا يعترف بذلك). يقرر الجابرى أن العقل الأخلاقي العربى هو عقل متعدد فى تكوينة ولكنه واحد فى بنيته، وأن مكوناته من موروثات يحصل بينها احتكاك وتداخل وتلاقح ومنافسة وصراع، وينتج عن ذلك، فى أى عصر، ما يمكن أن يسمى "بالمحصلة" التى تبرز كممثل للثقافة العربية "الواحدة" فى ذلك العصر.

يضيف المؤلف إلى قائمة الموروثات التى عددها الجابرى الموروث الليبرالى الذى تلقاه المجتمع العربى من خلال احتكاكه منذ عصر النهضة العربية الأولى من النسق الأخلاقي الغربى. ويبرز ما أكده الجابرى من أن رجال السلطة كانوا ــ عامدين ــ يزيحون بعض الموروثات فى العقل الأخلاقي العربى لحساب البعض الآخر حسب احتياجات السلطة السياسية. وأن مبدأ "طاعة السلطان من طاعة الله" قد هيمن هيمنة شبه مطلقة على الساحة الفكرية فى الثقافة العربية ذلك لأن الضمير الدينى فى الإسلام قد حمل نفسه بوزر "الفتنة الكبرى" فحاول دائما اتقاء شر الفتنة، وقد برر ذلك قبول العيش باستكانة، فكانت النتيجة قيام الحكم فى الإسلام – حتى الآن – على أساس وحدانية التسلط.

يؤكد المؤلف أن العلاقات السياسية بين الحكام والشعوب عادة ما يتولد عنها قيم ثقافية تكون إيجابية حين يقوم النظام السياسى على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام إرادة الشعوب، وهذه المبادىء من شأنها أن تصبغ الممارسة السياسية للشعوب بالجسارة فى التعبير عن الرأى ومن شأن ذلك أن يرشد القرارات السياسية. أما حين يقوم النظام السياسى على الاستبداد وتجاهل الإرادة الشعبية فتظهر قيم السلبية التى تشجع على الاستكانة. ويرى المؤلف أن العبرة ليست بالنصوص الدستورية والقانونية وإنما بالممارسة الفعلية.

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الشق الثانى من دعوته من خلال عرض سريع لكتاب بعنوان "المركزية: إشكاليات التكوين والتمركز حول

الذات " للمفكر العربى الدكتور عبد الله إبراهيم. يرى الدكتور عبد الله إبراهيم أن المركزية الغربية قد ظهرت بعد نهاية حقبة العصر الوسيط فى أوروبا، نتيجة لتثبيت مجموعة من الصفات والخصائص العريقة والحضارية والدينية على أنها ركائز أساسية تشكل هوية الغرب فى العصر الحديث. واقترن ذلك بالتفوق الغربى فى ميادين المعرفة والاكتشافات الجغرافية، وبظهور مفهوم "الدولة" بكافة ركائزها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية. ولقد أدى ما حققته أوروبا من نجاحات فى ميادين المعرفة والكشوف الجغرافية، وخاصة اكتشاف أمريكا واستعمارها إلى ظهور إعجاب متضخم بالذات دفع العديد من دول هذه القارة إلى استعمار دول العالم الثالث.

ويرى مؤلفنا أن المركزية الأوروبية (الغربية) تقوم على أساس مجموعة من الأساطير التى صيغت بشكل فكرى محكم لعل أشهرها الإدعاء بأن الحضارة الغربية تنحدر مباشرة من الحضارة اليونانية بالإضافة إلى تأثرها بالحضارة الرومانية، وهذا أمر يقصد به الزعم بنقاء الأصل الحضارى للغرب واستبعاد القيمة الحقيقية والتأثير الفعال لأى حضارة أخرى غير غربية، وساعد ذلك على اختراع مفهوم الغرب الأبدى دائم التطور المضاد لمفهوم الشرق الأبدى الذى تسود فيه عناصر الثبات. وقد أدى هذا الاختراع بالتالى إلى رفض البحث عن قوانين عامة تحكم تطور البشر باعتبار أن للغرب خصائصه وللشرق خصائصه.

ومن ناحية أخرى فقد حرصت الأيديولوجية الغربية ــ كما يرى المؤلف نقلا عن الأستاذ سمير أمين ــ على إغفال الطابع الرأسمالى للمركزية الغربية باصطناع خطاب يدعى العقلانية فى إدارة شئون المجتمع، فى حين أن هذا المجتمع يقوم أساسا على استغلال طبقة محدودة منه لباقى طبقاته ولدول العالم الثالث.

يعود المؤلف إلى موضوع النظر للذات فيتتبع الجذور التاريخية للنقد الذاتى العربى، ويرى أن الموجة الأولى لهذا النقد قد حدثت بعد الهزيمة العربية أمام الصهيونية عام ١٩٤٨ حيث تعالت صيحات عديدة من منطلقات أيديولوجية شتى تدعو إلى إعادة النظر فى الخطاب العربى. وظلت هذه الدعوات سابحة فى الفضاء السياسى العربى إلى أن ظهرت الانقلابات العسكرية التى تتابعت بصورة فوضوية، إلى أن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتكون ــ كما يرى المؤلف ــ علامة فاصلة بين الانقلاب والثورة. ثم ظهرت الموجة الثانية من النقد الذاتى بعد هزيمة عام ١٩٦٧، وقد كان النقد الذاتى بعد هذه الهزيمة شديداً نظرا لما سبقها من تضخم فى الذات العربية نتيجة للمبالغة فى تقدير القوة الذاتية. يرى المؤلف أن خيبة الأمل التى أصابت الجماهير العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ ترجع على نحو أساسي إلى إدراكهم أن المشروع القومى الحضارى لثورة ١٩٥٢ قد سقط نتيجة لقصور فى معمار المشروع نفسه، ولعل أهم جوانب القصور هو عدم الاعتداد بالمشاركة الشعبية، والاعتماد على أجهزة السلطة.

يرى المؤلف أن العالم العربى قد دخل فى نهاية القرن العشرين حلبة المراجعات الفكرية الكبرى ليس فقط استجابة لحركة المراجعة العالمية، ولكن أيضا نتيجة للفشل الذريع الذى جابهته تيارات أيديولوجية عربية شتى وفى مقدمتها الحركة القومية والتيار الماركسى والتيار الإسلامي والتيار اللبرالى. ولقد تعاظمت موجات النقد الذاتى العربى بعد غزو العراق للكويت والفشل العربى الواضح فى مواجهة العدوان الإسرائيلى. ورغم تعدد دراسات النقد الذاتى فى العالم العربى، إلا أن المؤلف يرى أن أبرزها هو بعض الدراسات المتعمقة التى طبقت المنهج التاريخى بإبداع لبحث جذور الاستبداد فى الثقافة الإسلامية العربية.

فى آخر مقالات هذا الفصل، وهو بعنوان "إشكالية النهضة فى الفكر العربى"، يقوم المؤلف بمسح واسع وسريع لعدد وافر من الدراسات العربية التى حاولت التعرف على أسباب التخلف العربى. وفى نهاية المقال يرى المؤلف أن هناك إجماع بين عدد يتكاثر من الباحثين والمفكرين حول أن عصر الثورة العربية، كما تجسد فى الخمسينيات من القرن العشرين فى نظم سياسية ناصرية أو بعثية، كان أشبه بوضع التاريخ العربى بين قوسين وتم فيه تجميد مكتسبات عصر النهضة العربية فى مناخ زاعق حفل بالشعارات البراقة تمخضت عن فشل ذريع.

الفصل الثالث بعنوان "ما بعد سبتمبر ٢٠٠١" ويستغرق حوالى ٩٢ صفحة. فى أول مقالات هذا الفصل يشير المؤلف إلى أن موقف الغرب تجاه العرب والمسلمين يتضمن رؤية متحيزة ضدهم نتجت عن ذاكرة تاريخية مازالت تحمل فى طياتها أصداء العداء القديم بين العالم الإسلامى والعالم الغربى خصوصا أثناء فترة المد الإسلامى الذى دفع بحدود الإمبراطورية العثمانية إلى قلب أوروبا. وجاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتخرج إلى السطح ما كان كامناً فظهر على ألسنة الرؤساء الغربيين خطاب عنصرى متعال له جذوره القديمة ومبرراته الحديثة.

لقد كتب المؤلف مقالات هذا الفصل فى أعقاب حدث سبتمبر ٢٠٠١ مباشرة. كان الحدث ساخنا وكذلك كانت العقول التى تناولته بالتحليل. يستعرض المؤلف بعض ردود الأفعال التى اتسم أغلبها بالانفعال المبالغ فيه ضد الإرهاب والإسلام والعرب والعالم الثالث على وجه العموم، ولكنه يعرض أيضا بعض الأصوات المتعقلة التى اعترضت على الانفعال المبالغ فيه، والتى صدرت، على نحو أساسى عن مجموعة من الكتاب الأمريكيين اللذين استطاعوا التعبير عن التيار النقدى فى الفكر الأمريكى المعاصر.

يناقش المؤلف فى هذا الفصل أيضا قضية التدهور النسبى للقوة الأعظم فى العالم ويعرض فى هذا الإطار آراء المؤرخ بول كينيدى التى بسطها فى كتابه "صعود وسقوط القوى العظمى من عام ١٥٠٠ حتى عام ٢٠٠٠" والصادر فى عام ١٩٧٨. يرى كينيدى أن الولايات المتحدة تتعرض للمخاطر المألوفة لما يمكن تسميته "بالإفراط فى

التوسع الاستعمارى"، ويرى أن على صانعى السياسة فى واشنجتن مواجهة الحقيقة الصعبة وهى أن مجمل مصالح والتزامات الولايات المتحدة تزيد كثيرا عن قدرتها على الدفاع عنها جميعا فى نفس الوقت.

وبالرغم من إعجاب المؤلف بتحليلات بول كينيدى إلا أنه يرى أنها قد صيغت فى إطار نموذج الحرب القديم الذى سقط فى نهاية القرن العشرين وبرز بدلا منه نموذج جديد للحرب لم يتوقعه بول كينيدى ولا غيره من خبراء الاستراتيجية. يعرض المؤلف نموذج الحرب الجديد من خلال تقديم ملخص سريع لتقرير أصدرته مؤسسه راند الأمريكية، ويخلص هذا التقرير إلى أن طبيعة الصراع قد تغيرت نتيجة للثورة المعلوماتية، فالصراعات سوف تدور حول المعرفة (من يعرف ماذا ومتى؟)، والتنظيم (بصفة عامة) سينحاز إلى تقوية نظام الشبكات على حساب الأشكال الهرمية التقليدية، مما يدعم عمليات الانتشار من خلال وجود شبكات منفصلة تتصل ببعضها من خلال قنوات يصعب كشفها، الأمر الذى سيتيح للجماعات الارهابية أدوات جديدة لتنفيذ خططها ويجعل من الصعب تعقب مصدر التهديدات.

لقد أطلق تقرير صدر عن رئاسة أركان الحرب الأمريكية اسم "الحرب غير الموازية" على نموذج جديد من الحروب، وهذا النموذج الجديد يعنى احتمال قيام أى طرف يعادى الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال نقاط ضعفها على نحو لا يمكن توقعه، أما كيفية مواجهة هذا الاحتمال من جانب الولايات المتحدة فيأتى عن طريق تعظيم قوة الإدراك النظرى وزيادة إمكانيات التأقلم تنظيميا لمواجهة ما يمكن أولا يمكن توقعه من أخطار. لقد اصبح عالم ما بعد سبتمبر ٢٠٠١ يفكر فى الحرب على أنها الحرب ضد الإرهاب أساسا.

يناقش المؤلف بعد ذلك الموقف فى العالم العربى الإسلامى بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فيلاحظ أن السخط فى الشارع العربى، على الولايات المتحدة، الذى تصاعد بعد حربها ضد أفغانستان، قد اكتسى بشعارات الخطاب الإسلامى الذى يريد تصوير الأمر على أنه حرب دينية بين الإسلام والغرب (ولم تكن حرب العراق قد نشبت بعد عند كتابة مقالات هذا الفصل).

ويرجع المؤلف ذلك الأمر إلى انفراد الناشطين الإسلاميين بالقدر على الإنفراد بالتواصل مع قطاعات جماهيرية واسعة، الأمر الذى يعود بدورة إلى العقبات التى تضعها النظم السياسية العربية أمام تواصل المثقفين عموما مع الجماهير، هذه العقبات التى تتمثل فى تقييد حركة الأحزاب السياسية والتضيق على نشاطات مؤسسات المجتمع المدنى، مما يترك الساحة خالية أمام الإسلاميين اللذين خاطبوا المخزون البدائى الكامن فى وجدان الجماهير، ورفعوا شعارات براقة وغامضة مثل شعار "الإسلام هو الحل". ويقدر المؤلف أنه إن لم تتحرك قوى

الديمقراطية العلمانية على اتساع العالم العربى للقيام بدورها فى تقديم النقد ضد السياسات الأمريكية والتركيز على حوار الحضارات بدلا من الانجذاب إلى شعارات الصراع بين الحضارات، فإن مصير التقدم العربى الإسلامى فى عصر العولمة يصبح خطر.

الفصل الرابع، الذى يشكل القسم الثانى من الكتاب، يحمل عنوان "بين الانفصال والدولة الموحدة" ويقع فى حوالى ٣٩ صفحة، ويتناول القضية الفلسطينية، فى مقدمة الكتاب يشير المؤلف إلى أنه يتعرض لهذه القضية من منطلق أن الحوار الفلسطينى الاسرائيلى يشكل حالة نموذجية لحوار الحضارات الذى دار تاريخيا فى فترات الحرب والسلم على السواء.

يناقش المؤلف، فى البداية، احتمالات حل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى عن طريق الحرب، ويشير إلى أن دعاة الحرب تتصاعد أصواتهم عندما تتعثر مسيرة المفاوضات ويصبح العنف هو سيد الموقف مثلما حدث بعد انتفاضة الأقصى وما صاحبها من ردود فعل إسرائيلية بالغة الهمجية والعنف، ويرى أن قرار شن الحرب على إسرائيل، سواء كانت حربا منظمة، أو حربا شعبية هو قرار بالغ الخطورة ولا ينبغى أن يصدر إلا بعد حسابات بالغة الدقة للنواحى العسكرية والاقتصادية وكذلك من ناحية العلاقات الدولية السائدة.

يدعو المؤلف كافة الكتاب ــ اللذين يمارسون الفتاوى السياسية عن ضرورة شن الحرب على إسرائيل ــ أن يتعرفوا أولا على خريطة التفكير السياسى الفلسطينى (الراهن) قبل الدعوة غير المسئولة لتوريط الدول العربية فى حرب غير مضمونة النتائج. ويعرض فى هذا الإطار فكرتين نابعتين من مفكرين فلسطينيين. الفكرة الأولى هى فكرة إقامة دولة واحدة ذات قوميتين، أما الفكرة الثانية فهى إقامة ما يعرف "بدولة المواطن" وهى فكرة ترتكز على قيام دولة ديمقراطية تضم الإسرائيليين والفلسطينيين ولا تميز بين المواطنين بل تعطى كل حقه، كما تعترف هذه الدولة بالعرب كجماعة لها حقوقها فى التمثيل فى مجالس إدارات الشركات العامة والحكومية. يقرر المؤلف أن خروج أى من هاتين الفكرتين إلى أرض الواقع يتطلب وقتا وجهدا من طرفى الصراع قد لايكلل بالنجاح.

يشير المؤلف بعد ذلك بوضوح إلى أن هناك درجة من التداخل العضوى بين الاقتصادين الإسرائيلى والفلسطينى تجعل من الفصل الكامل بين الشعبين أمرا لن تكون له نتيجة سوى التدمير الكامل للاقتصاد الفلسطينى الناشىء، ولذلك فهناك أغلبية فلسطينية ترفض هذا الفصل. وهو أمر يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تأمل سيناريو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة لأن هذه الدولة ــ من وجهة نظر المؤلف ــ ستكون حريصة على إقامة علاقات تعاون وثيقة مع الدولة الإسرائيلية، مما قد يؤثر على طبيعة العلاقات بين الدولة الفلسطينية وباقى الدولة العربية. أما فى حالة إصرار إسرائيل على الفصل الكامل بين أراضيها وأراضى الضفة والقطاع

فسوف يقع على عاتق العالم العربى تقديم المساعدة الفعالة للشعب الفلسطينى لإقامة اقتصاد مستقل.

أخيراً نقول إن الكتاب يحمل ـ بالإضافة إلى عنوانه الأساسى ـ عنواناً ثانويا هو "تفاعل الغرب الكونى مع الشرق المتفرد". وهو عنوان يصلح لأن يكون العنوان الأساسى للكتاب، فقد ركز المؤلف جل جهده على دراسة كيفية تفاعل المجتمعات العربية والإسلامية مع عصر العولمة أو عصر ما بعد الحداثة، واهتم أساساً بإبراز ضرورة ترشيد هذا التفاعل حتى يأتى إيجابيا وبما يتماشى مع مصلحة تلك المجتمعات.

لقد وضع المؤلف فى كتابه الكثير من العروض السريعة والجيدة والمركزة لكتب ومقالات ودراسات وبحوث وتقارير تتناول ما طرحه من مواضيع، وأضاف إليها الكثير حتى تكامل أمام القارىء حشد هائل من المعلومات والتحليلات والآراء ارتكز عليها المؤلف ليقدم مجموعة من الآراء والأحكام والتوصيات. ولاشك أن هذا المنهج يتيح للقارىء فرصة جيدة للإطلاع الواسع على ما تناوله الكتاب من مواضيع ولكنه من ناحية أخرى يتطلب من القارىء قدراً كبيراً من المثابرة والصبر.